# الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

## تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

## حول

## مشروع قانون

## يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة في 20 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية لصناعات التكرير والمؤسسة المذكورة لتمويل استيراد البترول الخام ومنتجات البترول

## ( 2015 / 11 )

( طلب فيه استعجال النظر )

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 18 / 02 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* اتفاقية المرابحة.

تاريخ انتهاء الأشغال: 19 / 03 / 2015

رئيـــس اللجنـــة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: محســـن حســـــن

مقـــررة اللجنـــة : ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقـــرر المساعـــد: حســـام بوننـــي

## نظـــــــر اللجنـــة

**لجنة المالية والتخطيط والتنمية**

**تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 27 فيفري 2015

**جلسة اللجنة :**

13 مارس 2015

**القرار :** الموافقة بأغلبية الحاضرين واحتفاظ عضوين

**تاريخ إنهـــاء الأشغـــال:** 19 مارس 2015

**رئيس اللجنة:** منجي الرحوي

**المقررة :** ألفة السكري الشريف

**أوّلا ــ تقديم المشروع:**

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 20 نوفمبر 2014 مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة اتفاقية ضمان بمبلغ لا يتجاوز 150 م.دولار بعنوان اتفاقية المرابحة المبرمة في نفس التاريخ بين الشركة التونسية لصناعات التكرير والمؤسسة المذكورة لتمويل واردات الشركة.

**الأهداف:**

تهدف هذه العملية إلى تمويل واردات الشركة التونسية لصناعات التكرير لاستيراد البترول الخام ومنتجات البترول. وتأتي في وقت تشهد فيه أسعار البترول مستويات منخفضة مما يعود بالفائدة على الشركة.

وبلغت حصيلة التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية حوالي 1,7 مليار د.ت شملت تمويـــل 33 مشروعا عموميا في مختلف القطاعات في حين بلغ الحجم الجملي لتمويل التجارة( باعتبار العملية الحالية ) حوالي 2,8 مليون د.ت.

**مبلغ التمويل والشروط المالية:**

- قيمة التمويل: 300 مليون دولار أمريكي مقسّما إلى قسطين متساويين قيمة كل منهما 150 مليون دولار أمريكي. وتقوم الشركة التونسية لصناعات التكرير بالسحوبات من هذا التمويل خلال سنة على أن لا تتجاوز التزاماتها ( Revolving ) تجاه المؤسسة 150 مليون دولار أمريكي خلال هذه الفترة إلى حين استهلاك كامل المبلغ.
- صيغة التمويل: عقد مرابحة.
- مدة السحب لكامل المبلغ: سنة من تاريخ أول سحب.

- فترة التسديد: 6 أشهر من تاريخ كل عملية سحب.
- هامش الربح: قار وقدره 3,25 % سنويا.
- الضمان: حرصا على المحافظة على التوازنات المالية للدولة والتحكم في تعهداتها الخارجية، تم الاتفاق مع الممول على أن يقتصر ضمان الدولة على مبلغ 150 م.دولار خلال سنة.
- العمولات: رسوم إدارية: ( 100 ألف دولار ) ورسوم فتح الاعتماد المستندي ( 250 ألف دولار ).

**ثانيا ــ أعمال اللجنة:**

في جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء 10 مارس، قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية 2015 طلب الاستماع إلى السيد وزير الصناعة والطاقة والمناجم حول مشروع هذا القانون.

واستمعت اللجنة يوم الجمعة 13 مارس 2015 إلى السيد الوزير الذي كان مرفوقا بالسيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية لصناعات التكرير والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز ومجموعة من الإطارات السامية.

وقدّم السيد الوزير في بداية الجلسة بسطة عن الغرض والجدوى من عملية التمويل، وبيّن أن تمويل واردات الشركة خاصة منها المواد البترولية والنفط الخام تمّ تحويل نشاط توريده إلى الشركة ابتداء من 1 جانفي 2015 بقرار وزاري. ويغطّي التمويل 15 % من واردات المواد البترولية ( بما يمثل شهرين من احتياجات الشركة ) أو 25 % من واردات النفط الخام ( بما يمثل 3 أشهر من احتياجات الشركة ).

كما أن التمويل المقترح يعتبر خطّا تمويليا يوضع على ذمة الشركة يمكن استهلاكه جزئيا أو بالكامل حسب الحاجيات وقدرة الاسترجاع ودون تطبيق خطايا في صورة عدم الاستهلاك. ويساهم في تخفيف الضغط على المالية العمومية من ناحية، وعلى احتياطي العملة الصعبة من ناحية أخرى، ويوفّر المال المتداول لتمويل العجز الهيكلي المتأتي بالأساس من الفارق بين آجال الدفع للمزودين ( 30 يوم ) والاستخلاص من الحرفاء ( 45 يوم )، والتأخيرات في تحصيل المستحقات بذمة الشركة الوطنية لتوزيع البترول وكذلك المنح من الدولة بعنوان دعم المحروقات.

وتطرّق النواب أثناء النقاش إلى عديد الجوانب، تعلقت بالأسباب التي حالت دون اللجوء إلى الاقتراض الداخلي وبالوضعية المالية للشركة حيث أنها تعيش اختلالا في ميزانية التصرّف، وهذا يمثّل خطرا يتطلب حلولا هيكلية وبرامج ومخططات تأهيل وتطوير الهيكلة المالية وبرامج استشرافية إلى حدّ سنوات 2020 و2025، كما تساءل البعض الآخر عن مدى استعداد الشركة لاستيعاب التكنولوجيات الجديدة المتطورة، وأسباب التأخير في ذلك مقارنة مع بقية البلدان وخاصة منها المغرب.

ولاحظ بعض النواب أن هذا القرض يكتسيه بعض الغموض متعلق بقدرة الشركة على الاقتراض الداخلي، وتساءلوا عن انعكاس هذا القرض على وضعية الشركة وضرورة القيام بتدقيق بها، ومدى تأثير انخفاض سعر النفط على نشاطها.

واقترح نائبا العمل بآلية التعديل الآلي لسعر النفط على السوق الداخلية بناءا على نزول أسعار البترول في الأسواق العالمية لأكثر من سنة.

كما لاحظ نواب آخرون أن المشكل الهيكلي الذي تعاني منه المؤسسات العمومية يعود إلى طريقة الحوكمة فيها، وبالتالي وجب إعداد برنامج متطور لتعصير هذه المؤسسات بما في ذلك الحوكمة الرشيدة حتى تلعب دورها الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة أساسا على مواطن الشغل.

وتقدّم نائبان بسؤال حول حقيقة دعم المحروقات في تونس، باعتبار أن توريد النفط الخام وتكريره يجعل ثمنه مرتفعا بالمقارنة مع الأسعار العالمية.

ولاحظ بعض النواب أنه في الفترة الأخيرة، أغلب المؤسسات العمومية اقترضت بضمان من الدولة بما يعني أنها غير قادرة على الخروج على الأسواق، وعبّروا عن خشيتهم من خوصصة هذه المؤسسات، غير أنه تباينت الآراء بين مؤيّد لذلك ورافض، واقترح نائب إدراج هذه الشركات بالبورصة لتخفيف الضغط على مواردها الذاتية وعلى التداين.

وفي ردّه، بيّن السيد الوزير أن مشروع هذا القانون يندرج في إطار إيجاد الحلول لتدعيم الموارد الذاتية للشركة، وأخذ القرار سنة 2014 بفصل الشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التونسية للكهرباء والغاز، تطلّب بعد نقاش مع كل المتدخلين أن تبحث الشركة التونسية لصناعات التكرير عن موارد خاصة بها، مع العلم وأن شروط هذا القرض تعتبر ميسّرة، وقد أوصى البنك المركزي بأن يكون التمويل خارجي حفاظا على مدّخراتنا من العملة الصعبة.

كما بيّن أن الغرض من هذا القرض يتمثّل أساسا في الحفاظ على استمرارية وديمومة نشاط الشركة خاصة وأن موازناتها مختلّة بسبب وظيفتها الاجتماعية، إذ تقدّر خسارتها السنوية بـــ 100 م.د يتم تغطيتها بدعم من الدولة ( إذ أنها تشتري بسعر السوق وتبيع بسعر مدعّم )

كما أوضح أنه نظرا لحجم القرض المطلوب من ناحية، والوضعية المالية لهذه الشركة من ناحية أخرى، لا يمكنها اللجوء إلى البنوك التونسية التي لها إشكال في السيولة من العملة الصعبة، كما أن كلفة القرض في السوق الداخلية تقدّر بـــ 6,5 %، في حين تقدر كلفة قرض التمويل بـــ 3,25 % فقط ( مع العلم وأنه لا توجد إشكاليات في تسديده لاحقا ).

وبخصوص إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وفتح رأس المال للخواص، وضّح أنه لا يمكن أخذ هذا القرار الآن إذ يستوجب دراسته في إطار المخطط القادم باعتباره منتوج استراتيجي له علاقة بالتنمية والأسعار.

أما عن انعكاس انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، بيّن السيد الوزير أن تواصل عجز الميزان الطاقي مردّه إلى الأسباب التالية:

- تراجع إنتاجنا من البترول وبالتالي تراجع صادراتنا،
- الارتفاع المتزايد للاستهلاك،
- تراجع سعر الدينار أمام الدولار.

وفي ما يتعلق بآلية التعديل الآلي، بيّن السيد الوزير أنّ هذه الآلية تمّ العمل بها في السابق في سنتي 2005 و 2006، إذ تمّ الترفيع في سعر النفط في 5 مناسبات والتخفيض فيه في مناسبة واحدة سنة 2009، لكن في سنة 2013 تمّ التعديل بناءا على تقرير من صندوق النقد الدولي، والإشكال يتمثل في أنّ هذه الآلية يتمّ اعتمادها عندما تتعلق العملية بالترفيع في السعر، لكن هناك صعوبات في التطبيق عندما يتعلق الأمر بالتخفيض في الأسعار.

وأضاف أنّ هناك فريق عمل يعمل حاليا في اتجاه إصلاح هذه الآلية لتأخذ بعين الاعتبار كل المتدخلين بما في ذلك الموّزعين على أساس برنامج إطاري ومن المتوقع أن يكون جاهزا في أواخر سنة 2015 .

من جهة أخرى، وضّح السيد الوزير أنّ هناك تراجع في الموارد البترولية الوطنية، وهناك مساعي لتحسين هذه الموارد، إذ توجد 4 آبار يتم العمل على تطويرها حتى نصل إلى إنتاج يفوق 58 ألف برميل يوميا.

كما أفاد أن تراجـــع إنتـــاج المواد البترولية أدّى بدوره إلى تراجع الصادرات، ( فإلى غاية فيفري 2015 هناك تراجع بأكثر من 28 % مقارنة بفيفري 2014 )، كمـــا أنّ الواردات ارتفعت على المستوى الكمّي، إلاّ أنها على المستوى المالي تشهد تراجعـــا، ولن تساهم هذه الوضعية في تحسين الميزان التجاري الطاقي.

كما وضّح أنّ ارتفاع توريد المواد البترولية يعود أساسا إلى تراجـــع التهريـــب بسبب مشاكل تشهدها ليبيا وكذلك الشركة التونسية لصناعات التكرير التي توقّف إنتاجها لفترة وهو ما أثر على توفير الإنتاج الوطني الذي أدى بدوره إلى عجز الميزان الطاقي.

وبخصوص تطوير التكنولوجيات الجديدة، أفاد السيد الوزير أن الوزارة لها برنامج طموح تمّت فيه عديد الدراسات وحوار وطني حول الموضوع، وهي بصدد إعداد إستراتيجية إلى حدود سنة 2030.

أما في ما يتعلق بالطاقات البديلة، أفاد السيد الوزير أنها أصبحت ضرورة وليس اختيار، وقد تمّ تحديدها بـــ 30 % من إنتاج الكهرباء في أفق سنة 2030.

وخلال تدخّله، أكّد السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية لصناعات التكرير أن الشركة تعمل في قطاع حساس واستراتيجي مدعّم من الدولة ولا يمكنها تحقيق أرباح بل يجب أن تضغط أكثر ما يمكن على كلفة التكرير.

أما العجز الذي تشهده الشركة هو ناتج عن الفرق بين الشراءات بالأسعار العالمية والبيع بسعر مدعّم، حيث يمثل الدعم الطاقي 1628 م.د المدرج بقانون الماليـــة لسنـــة 2015، هذا، وتبين المؤشرات الأولية أن العجز حاليا في تراجع.

وبخصوص توفير المعطيات والوثائق، فقد توصّلت الوزارة بمكتوب السيد رئيس مجلس نواب الشعب يوم 12 مارس 2015 مساءا، ووفرت ما كان ممكنا وهي على أتم الاستعداد لتوفير الباقي، وستعمل في المستقبل على تفادي التأخير.

**ثالثا: توصيات اللجنة:**

- مدّ اللجنة بكل الوثائق والجداول التي تتعلق بالوضعية المالية للشركة، منها الموازنات المالية ومؤشرات الصحة المالية،
- طلب بعض النواب المخطط التنموي للشركة ( Business plan ) على امتداد 3 سنوات للتأكّد على قدرتها على السداد،
- الإسراع بتطبيق آلية التعديل الآلي.

**رابعا ــ قرار اللجنة:**

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

**رئيـــس اللجنـــة**
منجي الرحوي

**المقررة**
ألفة السكري الشريف

2015 / 11

مجلس نواب الشعب
الواردات
18 فيفري 2015
رمز الإدارة...../عدد

2015 / 11

مشروع قانون

# يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة في 20 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية لصناعات التكرير والمؤسسة المذكورة لتمويل استيراد البترول الخام ومنتجات البترول.

*فصـــل وحيـــد :*

تمت الموافقة على الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمبرمة في جدّة في 20 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة بمنح ضمان الدولة بمبلغ لا يتجاوز مائة وخمسين مليون (**150.000.000**) دولار أمريكي بعنوان اتفاقية المرابحة المبرمة في 20 نوفمبر 2014 بين الشركة التونسية لصناعات التكرير والمؤسسة المذكورة لتمويل البترول الخام ومنتجات البترول.